تعميم مالي رقم (2) لسنة 2020 م

بشأن إعداد مشروع الموازنة العامة لحكومة عجمان للسنة المالية

2021

ضمن الخطة المالية متوسطة المدى المعتمدة عن السنوات (2019-

2021-2020)

في إطار سعينا لتحقيق رؤية عجمان 2021 ، وتنفيذاً لأحكام النظام المالي الموحد لحكومة عجمان ، وإستناداً للخطة المالية متوسطة المدى المعتمدة عن السنوات (2019-2021-2020) ، وحرصا منا على الاستدامة المالية بحكومة عجمان وتحقيق أفضل النتائج في تنفيذ الخطة المالية للحكومة ، وفي ظل الظروف الراهنة التي يشهدها العالم بسبب إنتشار فيروس كرونا المستجد (كوفيد19) وما خلفه من أثار سلبية على الموارد المالية للحكومة ، وانطلاقا من مسئوليتنا في الاشراف على تنفيذ السياسات والخطط المالية للحكومة، وتأكيدا على الدور الفاعل لكافة الجهات الحكومية في تنفيذ تلك السياسات التي سوف تستند على تنفيذ المحاور التالية:

1. الالتزام بمبادئ وأبعاد رؤية عجمان 2021.
2. تنمية الايرادات ودعم الخطوات العملية والتنظيمية اللازمة لرفع كفاءة تحصيل الايرادات المستحقة للجهات الحكومية.
3. ترشيد النفقات وتعظيم أوجه الاستفادة من الموارد المتاحة.

وحرصا منا على صدور الموازنة العامة السنوية لحكومة عجمان للعام 2021 في الموعد المحدد، فإننا نوجه بالآتي:

أولاً: نطاق التعميم:

يسرى هذا التعميم على جميع الدوائر والمؤسسات والإدارات التابعة لحكومة عجمان والتي تدرج موازناتها ضمن الموازنة العامة السنوية لحكومة عجمان، كما يسرى أيضاً على الجهات الحكومية التي لها شخصية اعتبارية وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري ولها موازنة مستقلة وفقاً للتشريع المحلي الصادر بإنشائها أو بإعادة تنظيمها وذلك للمدى الذي لا تتعارض فيه أحكام هذا التعميم مع أحكام أنظمتها المالية في حال وجودها.

ثانياً: التعليمات والقواعد العامة:

على كافة الجهات الحكومية التي يسري في شأنها هذا التعميم التقيد بما يلي:

1. اعداد مشروع موازنة السنة المالية 2021م وفق الخطة المالية متوسطة المدى المعتمدة للسنوات (2019-2020-2021).
2. تقتصر التعديلات على الخطة المالية لعام 2021 وفقاً للمستجدات الطارئة والضرورية التي طرأت على الخطط الاستراتيجية المعتمدة للدوائر بسبب أزمة كرونا أو لأي سبب آخر وبعد أخذ الموافقات المسبقة قبل تقديم مشروع الموازنة السنوية للسنة المالية 2021م ووفق المواعيد والنماذج المعتمدة
3. في حال عدم اكتمال انجاز بعض المبادرات المعتمدة بموازنة سنة 2020 م ورأت الدائرة الحكومية استكمال تلك المبادرات فحينئذ يجب على الدائرة الحكومية ادراجها كمبادرات استكمال ضمن مشروع موازنة السنة المالية 2021 م واعادة ترتيب أولويات البرامج في حدود المخصصات المالية المعتمدة لها بالخطة المالية لسنة 2021 م.

4. تضمين مشاريع موازناتها التصنيف الوظيفي للنفقات بحيث يتضمن هذا التصنيف إعادة توزيع لكافة النفقات وفقاً لوظائف الحكومة والتصنيف الاستراتيجي وفقاً للأهداف الاستراتيجية التي تسعى الحكومة لتحقيقها والتصنيف الاقتصادي.
5. موائمة وربط المبادرات والأهداف الاستراتيجية للدائرة بالخطة الاستراتيجية للحكومة.
6. تزويد دائرة المالية ببيان أي مصادر إيرادات جديدة تم استحداثها بالدائرة الحكومية وقيمها.
7. العمل على ترشيد النفقات التشغيلية بشكل عام، ويجب على الجهة الحكومية ترشيد كافة النفقات التشغيلية بمشروع موازنتها عن المخصصات المعتمدة بموازنة 2020 م.

ثالثا: أسس وقواعد الاعداد

الايرادات

بناء على الإطار العام للسياسة الخاصة بتعزيز وتنمية الايرادات العامة فانه من الضروري عند اعادة تقدير الايرادات للسنة المالية 2020 مراعاة تنفيذ ما يلي:

1. تقديم تفصيل كامل لتوقعات الإيرادات في ظل الظروف الراهنة (فيروس كرونا المستجد) واحتمالية استمراريتها أو التخفيف من حدتها مع شرح أسباب ارتفاع او انخفاض أي بند من بنود الإيرادات مع تقديم دراسة بشأن (الإعفاءات المتوقعة خلال العام إن وجدت).
2. لا يجوز لأي جهة حكومية تخصيص إيراد معين لتغطية مصروف بعينه كما لا يجوز لأي جهة حكومية إجراء مقاصة بين النفقات المصروفة والإيرادات المحصلة من قبلها. كما يتعين على الجهات الحكومية القيام بمراجعة شاملة لأنشطتها من أجل تطوير وتوسيع تطبيق قاعدة استرداد الكلفة كلما كان ذلك ممكنا.
3. تكون تقديرات الإيرادات الحكومية لمشروع الموازنة في ضوء ما تحقق خلال السنة المالية 2020، ويجوز تخفيض أو زيادة تلك التقديرات في حال تحقق كل أو أحد الشروط التالية:
أ- استحداث أو تعديل أو إلغاء رسوم أو غرامات تم العمل بها في السنة المالية 2020 أو سيتم العمل بها خلال السنة القادمة.
ب- تطوير واستحداث خدمات نوعية يقابلها رسوم حكومية مقترحة.
ت- التغير في الإيرادات الحكومية المتاحة من المشاريع والاستثمارات ذات الطبيعة التجارية.
ث- استمرارية الظروف الراهنة الحالية والتغير في الاوضاع الاقتصادية واحتمالية تأثيرها على الخدمات الحكومية.

النفقات

- يجب الالتزام بعدم تجاوز إجمالي النفقات لسنة 2021 والمعتمدة بالخطة المالية متوسطة المدى عن السنوات (2019-2020-2021) ويجوز لدائرة المالية في حال استمرار الأثار السلبية لفيروس كورونا المستجد على الموارد المالية للحكومة تخفيض بعض النفقات المعتمدة بالخطة المالية وتعديلاتها لسنة 2021م، مع مراعاة التقيد بالتعليمات التالية:

1. اعادة تقدير تكاليف ونسب إنجاز المبادرات الغير مستكملة والمعتمدة للسنة المالية 2020 بشكل دقيق أو التي تم ارجاء تنفيذها بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد والمراد تنفيذها خلال عام 2021م، واعادة ترتيب أولويات الدائرة لتنفيذ تلك المبادرات بما لا يتجاوز الإنفاق الاجمالي المعتمد بالخطة المالية.
2. تلتزم الجهات الحكومية برصد التدفقات النقدية للبرامج التي تم انجازها خلال السنوات السابقة ولم يتم صرف المبالغ المستحقة وادخالها على نظام التخطيط والتحليل المالي الذكي، مع التأكيد على ضرورة إثبات استحقاق تلك المبالغ خلال عام 2020م على نظام موارد الالكتروني، وعليه يجب إدراج

أية مخصصات مالية ضمن مشروع موازنة الدائرة الحكومية لأي عقود أو أوامر شراء تم إصدارها خلال عام 2020م ومتوقع استلامها أو تنفيذها خلال اعوام لاحقة.

3. تلتزم الجهات الحكومية بعدم القيام بأي إجراء يترتب عليه عبء مالي اضافي الا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من دائرة المالية.

رابعا: اعداد وتقديم بيانات مشروع الموازنة

تكون لجنة اعداد مشروع الموازنة المشكلة بقرار من المدير العام بكل جهة حكومية هي المسؤولة عن إعداد مشروع الموازنة في ضوء الخطة المالية المعتمدة وعرضها على رئيس الجهة الحكومية المعنية بعد موافقة مديرها العام، بحيث يبدأ عمل اللجنة في استيفاء البيانات والنماذج المطلوبة فور تشكيلها وعلى جميع الجهات الحكومية تقديم مشاريع موازناتها الى دائرة المالية مستوفاة كافة البيانات وأسس التقدير الواردة بهذا التعميم مع مراعاة التقيد بإدخال بيانات مشروع موازنتها على نظام التخطيط والتحليل المالي الذكي وفقا لما يلي:

البيانات التنظيمية:

1. نسخة عن قرار تشكيل لجنة اعداد مشروع الموازنة في موعد أقصاه يوم الأحد الموافق 7 يونيو 2020 م.
2. نسخة عن الخطة الاستراتيجية المعتمدة أو تحت الاعتماد في موعد أقصاه يوم الأحد الموافق 7 يونيو 2020 م.
3. نسخة عن الهيكل التنظيمي والوظيفي للجهة الحكومية في موعد أقصاه يوم الأحد الموافق 7 يونيو 2020 م.

موازنة المبادرات

1. تقديم دراسة حالة وفق النموذج " المرفق " لكافة المبادرات المطلوبة من قبل الجهة الحكومية بما فيها المبادرات المعتمدة بالخطة المالية ومبادرات الاستكمال، أما المبادرات ذات العائد الاستثماري فيجب تقديم دراسة جدوى اقتصادية لها وذلك في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 5 يوليو 2020م مع مراعاة التالي:

أ- التنسيق والرد على متطلبات دائرة عجمان الرقمية فيما يتعلق بالمبادرات التقنية وعلى دائرة عجمان الرقمية التنسيق مع الجهة الحكومية المعنية بشأنها ورفع توصياتها لدائرة المالية بخصوصها في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 9 أغسطس 2020م لدراستها وإعمال إجراءاتها بشأنها

ب- موائمة وربط المبادرات والأهداف الاستراتيجية للدائرة بالخطة الاستراتيجية للحكومة بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس التنفيذي وتزويد دائرة المالية بها في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 28 يونيو 2020 م.

2. ادخال وتوزيع بيانات موازنة المبادرات على نظام التخطيط والتحليل المالي الذكي في موعد غايته 26 يوليو 2020 م.

العمليات التشغيلية

- توزيع تكاليف العمليات التشغيلية وفق الخطة المالية المعتمدة (2021,2020,2019) مع ارفاق نسخ عن كافة العقود وذلك في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 5 يوليو 2020م مع ادراج كافة البيانات التوضيحية ومبررات أي تغيير بنظام التخطيط والتحليل المالي الذكي.

- اعادة توزيع المخصصات المالية المعتمدة بالخطة وفق العمليات التشغيلية الجديدة والتي تم اضافتها خلال عام 2020م لأغراض تنظيمية، مع مراعاة عدم النقل من تلك العمليات التشغيلية خلال تنفيذ الموازنة للجهة الحكومية.

موازنة الموارد البشرية

ادخال بيانات موازنة الموارد البشرية وذلك في موعد أقصاه يوم الأحد الموافق 5 يوليو 2020م مع مراعاة الأثر المالي لأي تعديلات قيد الاعتماد بالتنسيق والرد على متطلبات دائرة الموارد البشرية، ويجب على دائرة الموارد البشرية دراسة متطلبات الدوائر الحكومية ورفع توصياتها على نظام التخطيط والتحليل المالي الذكي في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 9 أغسطس 2020 م .

موازنة الايرادات

ادخال بيانات البرنامج الخاص بالموارد المالية الحكومية (برنامج الايرادات، وذلك في موعد أقصاه يوم الأحد الموافق 26 يوليو 2020 م

الموازنة النقدية

ادخال وتوزيع تقديرات الموازنة النقدية في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 13 ديسمبر 2020 م .

سادسا : اجراءات عرض واعتماد مشروع الموازنة

1. تقوم دائرة المالية بعرض مشروع الموازنة العامة للحكومة للسنة المالية 2021 علينا في موعد غايته يوم الاحد الموافق 18 أكتوبر 2020.
2. بعد موافقتنا على مشروع الموازنة العامة للحكومة للسنة المالية 2021 يتم عرض مشروع الموازنة مع التقارير المصاحبة له (إن وجدت) على رئيس المجلس التنفيذي ليقرر ما يراه مناسباً في شأنهما.
3. بعد إقرار رئيس المجلس التنفيذي لمشروع الموازنة يتم عرضه قبل نهاية شهر نوفمبر 2020 م على صاحب السمو حاكم إمارة عجمان لاعتماده بمرسوم يصدره سموه.

سادسا: أحكام عامة

1. في حال عدم قيام أي جهة حكومية بتقديم بيانات مشروع موازناتها ضمن المواعيد المحددة بهذا التعميم، تتولى دائرة المالية إعداد مشروع موازنة الجهة الحكومية المعنية، ولا يجوز للجهة الحكومية المعنية الاعتراض على الموازنة التي تعدها دائرة المالية.
2. في حال عدم صدور مرسوم الموازنة قبل بدء السنة المالية 2021 تصدر دائرة المالية تعميماً للدوائر الحكومية المعنية بالتعليمات واجبة الإتباع في هذا الشأن والتي تنظم الصرف لمدة مؤقتة، وتحديد الأولوية في الصرف شهرياً، استناداً للأحكام الواردة في النظام المالي الموحد.
3. تختص دائرة المالية بتفسير بنود هذا التعميم وتوضيح أي لبس أو غموض فيه والرد على أي استفسارات ترد من أي جهة حكومية بشأن إعداد مشروع موازنتها، وتقديم كافة الايضاحات اللازمة لتحقيق التطبيق السليم والكامل لهذا التعميم.
4. تتولى دائرة المالية إبلاغ هذا التعميم إلى كافة الجهات المعنية لتنفيذ ما ورد به من أحكام ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره.

أحمد بن حميد النعيمي

ممثل الحاكم للشؤون الإدارية

والمالية

صدر بتاريخ: 06 / 05 /2020 م

المرفقات:

مرفق الجدول الزمنى بشأن اجراءات اعداد مشروع الموازنة السنوية لحكومة عجمان للسنة المالية 2020

نموذج دراسة حالة للمبادرات